الفلسطينية خلال الفترتين العثمانية والبريطانية بخصائص محددة، ابرزها: الصفة الرسمية للوثائق وتابعية هذه الوثائق للباب العالي العثماني، ومن ثم لوزارة المستعمرات البريطانية. لذا، فقد جاءت عملية حفظ هذه الوثائق بطريقة سرية، ولكنها رسمية، مما ساعد على الحفاظ عليها خارج فلسطين، كونها شكلت جزءاً من عمل الادارة السياسية، وعبرت عن العمليات الاجرائية التي تمت بها الانجازات السياسية، مما يساعد على اعتبارها ادلة على العمل، وليست العمل بذاته، وانها تستمد صحتها من صفتها تلك كمادة خام لمصادر صحيحة. وقد جاء تريب هذه الوثائق في ارشيفات الدول المستعمرة وفقا لانتاجها الاداري، وليس لاستخدامها البحثي، مما يفترض بذل الجهود ليس في استعادتها فقط، بل في اعادة ترتيبها وفقا للرؤية الوطنية السياسية، وليس لحاجة الاستخدام الاداري وقت الاستخدام، وصياغة القرار.

واذا كان للوثائق من دورة حياتية، فان دورتها لا تبتعد عن دورة حياة الانسان من حيث الولادة حتى الوفاة[٥]. فهي تمر بمرحلة التكوين، في جوف الادارات التي انتجتها كوعاء لمقولة سياسية، او امر اداري، او عسكري، او خلافه. وغالبا ما تتكون من الخطابات والتعاميم والبرقيات واللوائح والخارج والسجلات والتقارير والمستندات والاوامر والمراسيم والقرارات والتنظيم الاداري، ولابد ان يتوافر لكل وثيقة معلومات حول ما يجيب على الأسئلة الاربعة التالية: اولاً: من؟ اين؟ متى؟ كيف؟ وذلك بهدف استخدامها واستخراج المعلومات الضرورية منها، واعدادها لمرحلة الحفظ التي تختلف من وثيقة لاخرى، والتي تنتهي، عادة، بتحويل الوثيقة من حالتها الاصلية الى حالة اخرى وفقا للتقنيات المتوافرة. وقد ساعدت العلوم الحديثة على تحويل الوثائق الى مصغرات تختصر تراكمها الكمي والى نوعيات غاية في الدقة والوضوح وصغر الحجم.

اما المرحلة الاخيرة من حياة الوثيقة، فهي الاتلاف او التحويل، الذي لا يمكن القيام به دون المرور بالمراحل المذكورة وبعد استنفاذ كافة فوائدها العملية والزمنية والاعتبارية. ويحتاج ذلك الى تنظيم قانوني رسمي لرسم التخوم الفاصلة بين مراحل دورة حياة الوثيقة، خاصة مرحلة الاتلاف. ان التطور التقني الحديث قام بتوفير المناخ المناسب لحفظ الوثيقة الاصلية على مصغرات والتخلص من حجم الوثيقة على اساس حفظ الصورة.

ثانيا: الوثائق غير الرسمية، وهي كافة الوثائق الصادرة عن افراد او هيئات غير تابعة لمؤسسات الادارة السياسية الرسمية، وتشمل، بالخصوص، الوثائق الخاصة بالافراد والجماعات، والهيئات والمنظمات والاتحادات. وفيما يختص بالوضع الفلسطيني، خاصة في الزمن الانتدابي، فإن لهذه الوثائق اهمية خاصة، كونها اشتملت على وثائق الحركة السياسية الفلسطينية كافة؛ اضافة لملفات الصحف وغيرها من نشاطات سياسية، وشعبية، وقد كان لنشرها، في السنوات الاخيرة، في مجموعات وثائقية، اكبر الاثر في تقويم الكتابة التاريخية الفلسطينية وتقدمها. وفي ابرز ما صدر في هذه المجموعات يذكر: ملف وثائق فلسطين (القاهرة: وزارة الارشاد القومي ـ الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٩)، والوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، ١٩١٥ ـ ١٩٢٦ (القاهرة: جامعة الدول العربية ـ ادارة شؤون فلسطين، ١٩٥٧، في جزئين)؛ ووثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩، وقد جمعها وصنفها د. عبد الوهاب الكيالي (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨)؛ وكذلك مجموعتا اوراق اكرم زعيتر التي اعدتها للنشر بيان نويهض الحوت فصدرت الأولى بعنوان: اكرم زعيتر، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠)، وصدرت الثانية بعنوان: اكرم زعيتر، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠).

ووفقا للتقسيم الرسمي وشبه الرسمي، فان اشكال الوثائق الفلسطينية في معظمها غير رسمي، لعدم معرفة فلسطين النظام السياسي المستقل، بمعناه القانوني، منذ ما قبل العهد العثماني. ويمكن حصر اشكال الوثائق الفلسطينية على النحو التالي:

أ ـ الوثائق التاريخية ذات الطابع الآثاري Archaeology :

وهي كل ما يمت الى فلسطين بصلة من مكتوب، وخلافه، اطلالا وأوابد ومنحوتات ومخطوطات، منذ بدء الخليقة مروراً بالحضارات الكنعانية والرومانية والاسلامية والعثمانية. وقد بدأ الاهتمام بها مع نهاية الحرب الكونية الاولى، وقام بالبحث عنها رجال الآثار الالمان ثم الانكليز والفرنسيون، وخضع هذا البحث، بالاساس، لأهداف سياسية محددة. ووجد هذا الشأن الاهتمام الخاص به، فلسطينياً، منذ فترة قريبة، حيث تأسس، مثلاً، قسم خاص في دائرة الاعلام والثقافة في م.ت.ف. للاهتمام به، ولا يزال هذا الاهتمام في بدايته.